الامين العام للجمعية اليمنية لمصدري الاسماك علي الحبشي لـ " الثورة ":

حان الوقت لتلتفت الدولة للقطاع السمكي

حتى الآن لا تعرف الجهات المختصة كم لدينا من مخزون سمكي

اكد الامين العام للجمعية اليمنية لمصدري الاسماك علي الحبشي ان القطاع السمكي لا يمثل اكثر من ١٪ من الناتج القومي ولهذا فأن الوقت قد حان لتلتفت الدولة لهذا القطاع الواعد.

وقال الحبشي في لقاء خاص لـ" الثورة" انه لا توجد حتى الآن رؤية واضحة في توظيف القطاع السمكي بشكل امثل في المنظومة الاقتصادية ولم نر خلال السنوات الماضية سياسات واضحة وجادة وممنهجة تخدم هذا القطاع.

مشيراً الى معاناة القطاع السمكي جراء العديد من المشاكل والمعوقات منها عدم معرفة الجهات المختصة كم لدينا من مخزون سمكي بالاضافة الى ان المنتجات الصالحة للتصدير لاتتجاوز الـ٢٠٪ نتيجة غياب أنظمة لضبط الجودة وكذا عملية الاصطياد التي تتم بطرق بدائية قديمة منذ اكثر من ٥٠عاماً.

مشدداً على ان الاقتصاد الوطني يعاني في الوقت الراهن نتيجة الأزمة التي مرت بها البلاد ولا تزال هناك حاجة ملحة لإجراء تغييرات متعددة في البنية الاقتصادية وتعديل القوانين لرفع وتيرة الأعمال.

واضاف : يجب وضع سياسات وخطط وبرامج واضحة ، ولابد ان تقترب الدولة من هذا القطاع حيث لا يعقل ان تظل صادراتنا لـ ٢٦٠٠ كيلو متر عند ١٪ من الناتج القومي لأن في ذلك السبب عدم الاعتراف بأهمية القطاع السمكي.

حاوره / محمد راجح

لا تتعدى المنتجات الصالحة للتصدير الـ٢٠٪ نتيجة غياب أنظمة ضبط الجودة

عملية الاصطياد تتم بطرق بدائية قديمة منذ اكثر من ٥٠عاماً

●..كيف تقيم وضع الاقتصاد اليمني خلال الفترة الراهنة وما العوامل التي يجب التركيز عليها للنهوض به ؟

الاقتصاد الوطني يعاني في الوقت الراهن نتيجة الأزمة التي مرت بها البلاد ولا تزال هناك حاجة ملحة لإجراء تغييرات متعددة في البنية الاقتصادية وتعديل القوانين لرفع وتيرة الأعمال في البلاد بالإضافة إلى أهمية إحداث امن واستقرار ليشعر رجال الأعمال والقطاع الخاص سواء المحلي او الاستثمارات الخارجية انهم يعملون في بيئة آمنة .

صحيح كما قلت ان وضعية الاقتصاد صعبة وهناك مشاكل لكن الاهم ان اليمن بلد خام ولديها امكانيات هائلة وتمتلك ثروات طبيعية وبشرية ومواد خام وهناك افتقاد لمشاريع البنية التحتية التي تساهم في استغلال هذه الموارد.

اذا ماعملت الحكومة على تهيئة البيئة الآمنة للاستثمارات سيكون هناك حراك كبير في كل الجوانب تستفيد منه مختلف القطاعات التجارية والاقتصادية.

والأهم حاليا ان هناك توجهاً عالمياً لمساعدة اليمن وينبغي ان يستغل هذا التوجه بأفضل ما يمكن من خلال التوظيف الأمثل للموارد بشكل مثالي وصحيح ولا تذهب لاماكن غير مناسبة لا يستفيد منها احد.

دور القطاع الخاص

● هناك من يرى ان القطاع الخاص لايقوم بأدوار تجاه التنمية الاقتصادية في البلاد وهو قطاع تجاري بالدرجة الاولى ولا يسعى للاستثمار برأيك ما نسبة صحة ذلك وما هي الاسباب ؟

لا يوجد مناخ مناسب يتيح الفرصة للقطاع الخاص ان يقوم بدور استثماري فاعل فيها مثل القطاع الصناعي ، لم يتم تخصيص مناطق صناعية مناسبة حتى تحدث طفرة في الاعمال الصناعية، صحيح القطاع الخاص ذو صبغه تجاريه لكن لو استطاعت الحكومة ان تخلق بيئة مناسبة ومختلفة عن البيئة الحالية لا شك سيكون هناك نمو في العديد من القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع الصناعي والزراعي والسمكي التي يمكن استغلالها بشكل امثل.

● طيب ما الذي يجب عمله لخلق هذه البيئة ؟

طبعا هناك العديد من الاشياء التي يمكن القيام بها ، ومنها وضع خطط اقتصادية مناسبة لتطوير الادارة ، وتحتاج الدولة لخطط واضحة وايجاد مناطق صناعية هائلة ، هيكلة القوانين وتطويرها لكي تكون قوانين مساعدة وليس قوانين معرقلة ومحبطة ، الكثير من القوانين الحالية لا تساعد على خلق بيئة مناسبة للعمل، ايضا الامن ودوره في خلق بيئة عمل آمنة وجاذبة ، تطوير الاداء الاداري الحكومي هذه كلها عوامل تساهم في تطوير الاقتصاد وكافة مناحي الحياة في البلاد.

اهدار الثروة

● هناك فرص حقيقية وثروات هائلة في اليمن مثل الاسماك لكنها مهدرة برايك ما اسباب ذلك وكيف يمكن وقف هدر هذه الثروات؟

القطاع السمكي لا يمثل اكثر من ١٪ من الناتج القومي ، لا توجد رؤية واضحة في توظيف القطاع السمكي بشكل امثل في المنظومة الاقتصادية ، نحتاج لمراجعة السياسات الحكومية الاقتصادية والتنموية والقطاعية ، خلال السنوات الماضية لم نر سياسات واضحة وجادة وممنهجة تخدم هذا القطاع.

عملية الهدر فيها لغط كبير لأن اليمن لا تزال تنتج نسبة ضئيلة من الثروة الموجودة حاليا ، مثلا اليمن تنتج فقط ٢٠٪ مما تنتجه بلد مثل المغرب او موريتانيا ، القطاع السمكي في بلادنا مع الاسف الشديد لم تلتفت إليه الدولة على الاطلاق ليكون قطاعاً فاعلاً ومؤثراً في منظومة الاقتصاد اليمني.

استغلال

● ما الذي يجب فعله لاستغلال هذا القطاع ؟

لابد من وضع سياسات وخطط ورؤية ، لابد اولا ان تقترب الدولة من هذا القطاع ، لا يعقل ان تظل صادراتنا لـ ٢٦٠٠ كيلو متر عند ١٪ من الناتج القومي هذا شيء محزن، والسبب عدم الاعتراف باهمية القطاع السمكي ، لا توجد قراءة للمخزون السمكي منذ ٣٠ عاماً ، لأنه لم يتم تخصيص امكانيات حكومية لدراسة المخزون ومعرفة كم لدينا من هذه الثروة ،لا يمكن وضع خطط للنهوض الاقتصادي بهذا القطاع بدون ما تعرف كم لديك من مخزون لهذه الثروة ، هذا مثال بسيط اضف الى ذلك ضعف بعض القوانين مثل قانون الصيد لايخدم بيئة استثمارية ناجحة ، لاتزال ايضا الكثير من الاسماك اليمنية تتعرض للهدر في الجودة ، لاتوجد هناك انظمة تضبط عملية الجودة على الرغم من المشاريع التي قام بها الكثير من المانحين لكن هذه المشاريع لم توظف بشكل امثل في خدمة هذا القطاع.

دعم المشاريع

● هناك دعم الآن من المانحين وتوجهات استثمارية كبيرة في اليمن ما هي المشاريع التي يحتاجها قطاع الاسماك ليتم تمويلها من قبل المانحين؟

هناك الكثير من المشاريع والبرامج والمجالات التي يمكن دعمها مثل دعم طريقة الصيد في اليمن ، لاتزال عملية الاصطياد تتم بطرق بدائية قديمة منذ اكثر من ٥٠عاماً ولم يتم استخدام أي طرق حديثة في الصيد ، كذلك الجودة يجب الاهتمام بها ، لان ٢٠٪ من المنتجات فقط صالحة للتصدير او ذات جودة مقبولة وبقية المنتجات ذات جودة رديئة والسبب ان الامكانيات المتوفرة حاليا للصيادين والطرق المتبعة وعدم وجود القوانين والمعايير والممارسات المثلى ولم تطبق حتى الآن وهذا يعود لغياب السياسات وعدم وجود رؤية لدى القائمين على هذا القطاع.

ضبط الفوضى

● قطاع الاسماك يتعرض منذ سنوات لنهب منظم وفوضى كيف يمكن وضع حد لهذه العملية الضارة بهذا القطاع الواعد ؟

لا اظن ان هناك فوضى ونهباً ممنهجاً لان عدد القوارب التي تصطاد في اليمن ضئيل للغاية مقارنة بما هو حاصل في دول اخرى ، ربما قد يكون هناك نهب في اعالي البحار لكن داخل المياه اليمنية لا اظن ان هناك هدراً ، لكن قد يكون هناك هدر مرتبط بعملية الصيد التقليدي ، لاتزال ٩٥٪ من انتاج اليمن من عملية الاصطياد التقليدية البدائية ولهذا لابد ان تكون هناك ضوابط في هذا المجال.

نحتاج لاجراء تغييرات جذرية في البنية الاقتصادية وتعديل القوانين لرفع وتيرة الاعمال القوانين الحالية لا تساعد على خلق بيئة مناسبة للعمل

رأي اقتصادي

التكنولوجيا في بلادنا

د. أحمد اسماعيل البواب
ahmedalbawab@hotmail.com

■ ،، أعرب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمات الدولية والمالية العالمية في أكثر من مناسبة عن ارتياحهم حيال التقدم والتطور التي تتمتع به بلادنا اليمن بصفة عامة ومؤسساتها المالية والمصرفية ومصالحها ووزاراتها وهيئاتها بصفة خاصة في مجال التكنولوجيا الرقمية والمعلوماتية وفي الحاسب الآلي وشبكة الانترنت والاتصالات التي تعتبر عماد الاقتصاد والمعرفة وأشاد خبراء صندوق النقد والبنك الدوليين بالتقدم والنمو المعلوماتي الذي يتمتع به اليمن ومؤسساته، فالجهود الحكومية الكبرى لتطوير المعلوماتية والاتصالية مستمرة ويكفي أن ننظر إلى أن بلادنا تغطي معدلات الهاتف الثابت والمحمول وشبكة الانترنت.. إلا أن هناك مأخذاً سلبياً على بلادنا يتمثل في أن أهم أسباب الأمية المعلوماتية والتكنولوجية تكمن في الأمية بمعناها وفي اعتقادي أنه لا يكفي أن يكون الإنسان متعلماً لكي يصبح متقدماً معلوماتياً وتكنولوجياً ومعرفياً.. إلا أن هذا يعتبر أحد أهم عوائق وصعوبات تقدم بلادنا نحو استخدام التقنيات والتكنولوجيا والمعلومات، فالامية لا تزال ركناً من أركان بلادنا اليمن وعدالة التوزيع وبرامج التعلم والتعليم والتعثر التنموي والاقتصادي جميعاً تمثل مشكلة عويصة تتراكم على بلادنا على مر الأزمان والعقود.

بمشاركة (٢٤٤) مشاركاً ومشاركة اختتام دورتين في مجال المهارات الإدارية والمحاسبية بتعز

■ ،،تعز/أكرم الرعوي

أكد المهندس/عبده محمد الجندي – مدير عام مكتب الزراعة والري بمحافظة تعز،، أهمية عمليات التأهيل والتدريب لمختلف القطاعات سيما في الجانب الإداري والمحاسبي.

وأشار الجندي في كلمته التي ألقاها في حفل اختتام دورتين تدريبيتين في مجال المهارات الإدارية والتنظيمية والمحاسبية والتي نظمها المركز الوطني للتدريب والإعلام الزراعي بالحوبان بمحافظة تعز على مدى أسبوعين بتمويل من مشروع التنمية الريفية بمحافظة ذمار، إلى أن الدورتين التدريبيتين ستسهمان بشكل فاعل في صقل قدرات المشاركين واكسابهم العديد من الخبرات والمعارف في مجالات عملهم بما شأنه النهوض بمستوى قيمة العمل.

من جانبه أكد المهندس/أحمد محمد غمضان – مدير المركز الوطني للتدريب – أن عدد المشاركين في الفعاليتين (٢٤٤)مشاركاً ومشاركة من المستفيدين الريفيين واللجان المجتمعية المنتخبة من تسع مديريات من محافظة ذمار وهي: (الحدا، ضوران، وجهران، ووصاب العالي، ووصاب السافل، وميفعة عنس وجبل الشرق وعتمة والمنار).

مشيراً، إلى أهمية الدورتين في تعزيز قدرات المشاركين في الجوانب الإدارية والمحاسبة وتعريفهم بالمهارات في الجوانب الإدارية والتنظيمية والمحاسبية.

عمران.. إقرار مشاريع صحية وتعليمية في السودة وافتتاح مشروع دعم الطاقة في حروة

■ ،،عمران/سبأ

،، أقرت الهيئة الإدارية للمجلس المحلي بمحافظة عمران في اجتماعها أمس برئاسة أمين عام المجلس المحلي صالح زمام المخلوس تنفيذ ٤ مشاريع صحية وتربوية بمديرية السودة بتكلفة ٤٥ مليون ريال.

كما أقرت إعادة الإعلان لأربعة مشاريع في مجالي الصحة والتربية لعدم استيفائها الشروط القانونية، إضافة إلى تنفيذ مشروعي تربية بمديرية حبور ظليمة بتكلفة ٤٠ مليون ريال وأربعة مشاريع خزانات حصاد مياه بمديريات خمر والقفلة وخارف وثلا بتكلفة ١٥١ مليون ريال.

ووافقت الهيئة الإدارية على البرنامج الاستثماري المعدل لمشاريع مديرية ريدة المقدم من الوحدة الفنية ومكتب التخطيط في المحافظة.

من جهة أخرى افتتح وكيل محافظة عمران المساعد باكر علي باكر أمس مشروع دعم الطاقة الكهربائية بمنطقة حروة بعمران بقدرة توليدية نصف ميجاوات وبتكلفة مليونين وبتمويل من مشروع يمن عطاء.

وفي الافتتاح أعرب الوكيل باكر عن أمله في تقديم مزيد من الدعم في مجال الكهرباء لتغطية العجز الحاصل في محولات الكهرباء حتى تستكمل جميع المناطق وتعود إلى شبكة الطاقة الكهربائية.

١٢,٦ مليون ريال قروض ميسرة لـ٦٠ أسرة بعدن

■ ،،عدن/ سبأ

، استفادت ٦٠ أسرة من محافظة عدن من القروض الميسرة المدرة للدخل المقدمة من صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة بعدن بمبلغ ١٢مليون و٦٠٠ ألف ريال.

وأوضح مدير فرع الصندوق بعدن عدنان علي محمد حفيظ لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن القروض الممولة للفئات النسوية لفتح محال صغيرة مدرة للدخل ستساعد أصحابها من مزاولة المهن الحرفية وخاصة في مجال صيانة الهواتف النقالة والكمبيوتر وصناعة الحلويات المتنوعة والخياطة والتطريز وغيرها من الأنشطة الاقتصادية.

وأشار إلى أن فرع الصندوق يستعد حاليا لصرف قروض لعدد من أصحاب المشاريع الصغيرة التي تستعد لإقامة معارض لمنتجات مشاريعها في عيد الأضحى المبارك وبمبلغ ٢٠ مليون ريال لـ٣٧ امرأة إلى جانب فتح مكتبة ثقافية ومواقع انترنت .

سيئون.. تأهيل ٢٠ معلمة بطرق التدبير المنزلي

■ ،،الثورة/ سيئون/ صالح محمد باصالح

بدأت أمس بمدينة سيئون (محافظة حضرموت) الدورة التدريبية الخاصة في مجال التدبير المنزلي التي نظمها مكتب وزارة التربية والتعليم بوادي حضرموت بالتنسيق مع مكتب التعليم الفني والتدريب المهني بالوادي والصحراء وبمشاركة (٢٠) معلمة من مختلف مدارس مديرية سيئون وتستمر خلال شهر كامل .

وفي حفل افتتاح الدورة ألقى الاخ/ أنور احمد الحداد نائب مدير إدارة التربية والتعليم بمديرية سيئون كلمة أشار فيها الى أهمية إقامة هذه الدورة للمعلمات التي تهدف إلى رفع قدراتهن ومهاراتهن في مجال التدبير المنزلي، مطالباً جميع المعلمات المشاركات بالاستفادة من الدورة وعكسها على الواقع العملي في المدارس من اجل خلق طالبة قادرة على بناء أسرة متكاملة.

من جانبها أشارت الأخت/هدى سالمين مطران مدير إدارة تعليم الفتاة بمكتب وزارة التربية والتعليم بالوادي والصحراء إلى أن هذه الدورة تعتبر الانطلاقة لتنفيذ عدد من الدورات المماثلة في مختلف مديريات الوادي والصحراء، مشيرة إلى أن هذه الدورة تأتي ضمن خطة المجلس التنسيقي لدعم تعليم الفتاة والتي استهدفت عشر مدارس للبنات في مديرية سيئون لتكون النواة الأولى في مجال تدريب الطالبات على المهارات المهنية في مجال التدبير المنزلي.

الأخت / لطيفة سالمين العويثاني مدربة في الدورة أشارت إلى أنه سيتم مناقشة عدد من المواضيع المتعلقة بالتدبير المنزلي منها التغذية وحفظ الأغذية وكيفية ادارة المنزل والشروط في حفظ الأغذية وهناك تطبيقات عملية سيتم إجراؤها مثل كيفية عمل الكيك والبسكويت والمعجنات .